

## قضية اليوم

## «تخريجة» منتصف، إليك: امتحان



لم تنجح هيئة التنسيق في فرض معادلتها: لا سلسلة، لا امتحانات (مروان بوحيدر)

تدخل الرئيس نبيه بري واستعان بالرئيس ميشال عون، فرضت هيئة التنسيق النقابية للضغوط الهائلة التي انصبت عليها. قررت المشاركة في مراقبة الامتحانات، في مقابل تأجيلها ليوم واحد من الخميس الى الجمعة حفظاً لماء الوجه، بناءً على اقتراح النائب علي بزي، وأيضاً في مقابل تعهد وزير التربية الياس بو صعب بنجميد كل الإجراءات اللاحقة، بما فيها تحديد أسس التصحيح والتصحيح وإعلان النتائج، في انتظار ما ستؤول اليه معركة السلسلة المفتوحة

## فانت الحاج

لم تنجح هيئة التنسيق النقابية في فرض معادلتها «الذهبية»: «لا سلسلة، لا امتحانات»، لكنها بقيت قابضة على سلاح مقاطعة أسس التصحيح والتصحيح. هذه هي حصيلة «الكباش» في اليوم الطويل أمس. فقد تواصلت المفاوضات حتى منتصف الليل ليخرج بعدها وزير التربية الياس بو صعب معلناً انتصاره، ويعقد مؤتمراً صحافياً في مكتبه في الوزارة، محاطاً بأركان قيادة الهيئة وبحضور موفدي بري النائب علي بزي والمسؤول التربوي في حركة أمل حسن زين الدين اللذين شاركا في الاجتماعات ولعبا الدور الحاسم في الوصول الى هذه النتيجة.

## رياض سلامة: لا علاقة لسلسلة الرواتب باستقرار الليرة

أعلن بو صعب أن الامتحانات ستجري في المواعيد المعلنة، ما عدا امتحانات الشهادة المتوسطة التي أرجئت ليوم واحد فقط من الخميس الى الجمعة، وذلك نزولاً عند طلب هيئة التنسيق النقابية نفسها، التي ظنت أنها بذلك تحفظ ماء وجهها، ولا سيما بعد موقف بو صعب النهاري الذي رفض فيه تأجيل الامتحانات «حتى لربع ساعة». وذكرت مصادر مطلعة أن هذا التأجيل جاء بناءً على اقتراح بزي،

ولم يوافق بو صعب عليه إلا بعد تدخلات مباشرة من الرئيسين نبيه بري وميشال عون. وبحسب هذه المصادر، لم يكن بعض قادة الهيئة، ولا سيما رئيس رابطة أساتذة التعليم الثانوي الرسمي حنا غريب، موافقين على هذه «التخريجة»، إلا أن ضغوط حركة أمل المضافة الى ضغوط قوى سياسية أخرى لم تترك مجالاً للرفض من دون إطاحة وحدة الهيئة وتماسكها. هذه «التخريجة» تضمنت أيضاً تعهداً من بو صعب بتجميد كل الإجراءات لوضع أسس التصحيح والتصحيح وإعلان النتائج، كما تضمنت إعلان بو صعب أنه كان في صدد إصدار قرار يعلن فيه إلغاء شهادة «البريفيه»، إلا أن «حرص الهيئة على هذه الشهادة دفعها إلى القبول بإجراء الامتحانات».

في الواقع، شكلت موافقة الهيئة على إجراء الامتحانات، وتأجيلها ليوم واحد، مخرجاً للوزير بو صعب نفسه. فوزارة التربية لم تكن جاهزة أبداً لإجراء هذه الامتحانات في ظل مقاطعة المعلمين لأعمالها، ليس على صعيد المراقبة فقط، بل أيضاً على صعيد الإجراءات التحضيرية والإدارية المسبقة، وخصوصاً وضع الأسئلة. وبحسب المعنيين في الوزارة، فإن مراقبة الامتحانات وحدها تحتاج إلى 10 آلاف معلم ومعلمة، على الأقل، لتوزيهم على 400 مركز في جميع المناطق، وهو الأمر الذي لم يتأمن، على الرغم من الإغراءات «الوهمية» التي قُدمت إلى المتعاقدين كي يرتكبوا فعل الخيانة

لمصالحهم ومصالح زملائهم. استحالة إجراء الامتحانات من دون موافقة هيئة التنسيق لا تتصل فقط بفشل بو صعب في حشد مراقبين من خارج الملاك، بل تعود أيضاً إلى واقع أن مقر وزارة التربية كان قد أصبح فعلياً تحت سيطرة هيئة التنسيق النقابية التي أعلنت أمس الاعتصام المفتوح (نهاراً وليلاً) داخل المقر، وتحديداً أمام مكاتب الموظفين المعنيين بالإعداد للانتخابات، بهدف منعهم من أي أعمال قد تؤدي إلى تسهيل إجراء الامتحانات. كذلك أعلنت رابطة موظفي الإدارة العامة الإضراب المفتوح حتى 19 الشهر الجاري، وهو الموعد الجديد الذي حدده الرئيس بري لانعقاد الجلسة التشريعية المخصصة لاستكمال درس مشروع قانوني السلسلة والإجراءات الضريبية الملازمة لها. وهذا الإضراب المفتوح كان كفيلاً بتعطيل إدارات الوزارات كلها. إلا أن تطورات منتصف الليل أعادت ترتيب الأمور، إذ رفعت هيئة التنسيق النقابية اعتصامها في الوزارة، في حين يواصل الموظفون إضرابهم المعلن، باستثناء الموظفين في دائرة الامتحانات الرسمية. نجاح بو صعب في أداء مهمته بكسر إرادة هيئة التنسيق من باب إجراء الامتحانات غصبا عنها، تزامن مع نجاح إضافي لتكتل المصالح المصرفية والعقارية والتجارية في تعطيل مسار إقرار السلسلة والإجراءات الضريبية في مجلس النواب. فالجلسة التي كانت مقررة أمس لهذا الغرض لم تنعقد

## المعلمون اعتصموا في الوزارة: مشن خايفين

## أيضا الشوفي

منذ التاسعة والنصف صباحاً، بدأ الأساتذة والموظفون بالتوافد إلى وزارة التربية والتعليم العالي. «احتلوا» الطابق الأرضي وأعلنوا اعتصاماً مفتوحاً حتى إقرار السلسلة. قبل يومين من الموعد الذي حدده وزير التربية لإجراء الامتحانات الرسمية، قرر هؤلاء تعطيل عمل الوزارة بنقل الاعتصام إلى داخلها، بعدما كان مقرراً أن يقيم أمام مبناها. العنوان العريض كان واضحاً وحازماً: «لا سلسلة، لا امتحانات»، لكن إصرار المجلس النيابي على التأجيل، وإصرار وزير التربية الياس أبو صعب على إجراء الامتحانات غداً، جعل الأمور تتجه نحو المجهول. الحماسة سيطرت على المشاركين

الذين أعلنوا مضيهم قدماً في مقاطعة الامتحانات. فهؤلاء يرون أن التنازل مجدداً، تحت ضغط الامتحانات بعد 3 سنوات من المطالبة بالسلسلة، هو انكسار سيمنع الفئات الشعبية اليوم وفي المستقبل من تحصيل أي حق. لا العقوبات التي هدد بها التفتيش التربوي، ولا إعلان بعض المتعاقدين مشاركتهم في مراقبة الامتحانات، نجحاً في كسر عزيمة هيئة التنسيق والمؤيدين لها، بل على العكس زادت من إصرارهم على الوقوف صفاً واحداً في وجه «سلطة فاسدة»، حيث تؤكد رانيا أن «مركزنا هي معركة بالنياية عن كل الناس. عدونا واحد وهو السلطة الفاسدة، وحيثان المال هؤلاء من يسرقون جميع موارد الدولة»، أما العقوبات، فهي

«واهية» وفق رانيا، «هل يستطيع الوزير أن يعاقب الشعب اللبناني بأكمله؟ رح يصير فيهن مثل مسرحية الرحابنة حكام من دون شعب». أما نجاة الآتية من الشوف، فتعبر عن صدمتها من كلام وزير التربية «لقد عقدنا آمالنا على الوزير، إلا أنه إذا أراد إجراء الامتحانات الخميس من دون إقرار السلسلة، فليقم بها ولنز كيف ستكون هذه الامتحانات. فليحصل ما يحصل وليوزعوا العقوبات على الجميع. لسنا خائفين ولن نترجع». في طوابق المبنى وقف موظفو الوزارة ينظرون بفرح إلى ما يحصل في الأسفل. حضروا إلى عملهم إلا أنهم لم يعملوا، فالتظاهرات الصادرة عن الاعتصام دفعتهم إلى التهافت نحو شرفات المبنى ليعتبروا عن تأييدهم الكامل

لمطالب هيئة التنسيق. الانتظار كان سيد الموقف على رغم توقع المشاركين مسبقاً فشل الجلسة النيابية، إلا أن قليلاً من الأمل كان مطلوباً. مع وصول خبر تأجيل الجلسة النيابية علت الهتافات الغاضبة «اسمع، اسمع،

هن يقاطع الجلسات ولا يقوم بواجباته هو آخر من تحقق له محاسبة الأساتذة والموظفين

اسمع حقي كامل بدك تدفع». وما لبث أن ازداد الغضب مع إعلان وزير التربية الياس بو صعب الاستمرار في إجراء الامتحانات في موعدها، ومحاولته استجداء التعاطف من معاناة الطلاب، إلا

أن الرد كان قد جاء مسبقاً من الطلاب، الذين كانت لهم كلمة في اعتصام الهيئة، فرفضوا طعن من علمهم ونكران جميلهم، مشيرين إلى أن «البلد أفلس سياسياً واقتصادياً قبل إقرار السلسلة بسبب السياسات التي اتبعتها من في السلطة»، كما أعلن وليد الشعار في كلمة رابطة موظفي الإدارة العامة أن «الدولة تعلم الطلاب سياسة الطعن في الظهر التي تنتهجها. هذه سياستك يا معالي الوزير، هذه سياسة الحكومة، هذه سياسة الدولة. كفى تهويلاً وكذباً على اللبنانيين. إنفاقكم هو ما دمر الاقتصاد وأفقر اللبنانيين»، داعياً «من قال إن هذه السلسلة ليست مدروسة وعلى رأسهم (الرئيس فؤاد) السنيورة إلى تقديم استقالتهم».